

(٣) القضية الفلسطينية ووليا

من ان معاهدة الصداقة لن تعرقل جهوده الرامية الى ايجاد تسوية جزئية بين مصر واسرائيل تسمح باعادة فتح قناة السويس . وعلى اثر هذه التطمينات المتبادلة قامت الولايات المتحدة بسلسلة من التحركات المركزة في الشرق الاوسط هدفها اخراج مساعي التسوية الجزئية من المازق المسيطر عليها ودفعها الى الامام بسرعة اكبر . وصلت هذه التحركات الى ذروتها في زيارة جوزيف سيسكو الطويلة الى اسرائيل في اخر تموز المنصرم . ولكن قبل الدخول في تفاصيل هذه التحركات لا بد من الاشارة الى الخلفية السياسية الدولية العامة التي دعت امريكا (وغيرها مثل الدول الاوروبية) الى بذل جهود مركزة ومتلاحقة ، في هذه الفترة ، لدفع مشروع روجرز حول التسوية الجزئية الى الامام . هناك ادراك في الاوساط الامريكية الحاكمة بأن الضغوط لاجراء النزاع العربي الاسرائيلي من مآزقه الحالي مستمرة في الارتفاع وسوف تصل الى نقطة الانحجار اذا لم تتدارك امريكا (والدول الكبرى الاخرى) الامر في الوقت المناسب . اذ ان اثار الهزيمة العربية في حرب ١٩٦٧ واستمرار الاحتلال الاسرائيلي ما زالت تتفاعل وتأخذ مداها في الحياة العربية كما تبرهن على ذلك الازواج العربية المتفجرة جدا من المغرب الى السودان مرورا بتصفيّة الكفاح الفلسطيني المسلح في الاردن ، مما دفع الرئيس السادات ليعلم على الامة العربية بأن نهاية عام ١٩٧١ سوف تشهد الحل الحاسم للنزاع العربي الاسرائيلي اما عن طريق تنفيذ الحل السلمي (بصورة من الصور) أو العمل العسكري الهجومي . وبالمقابل فقد اعلن وليم روجرز ايضا عن امله الوطيد في أن يتمكن من الوصول الى تسوية جزئية ترضى بها كل من مصر واسرائيل قبل نهاية العام الحالي . يضاف الى هذه العوامل القلق الامريكي المتصاعد من تزايد القوة البحرية السوفياتية في شرقي البحر الابيض المتوسط التي وصلت تقريبا الى درجة تحييد الاسطول السادس الامريكي كقوة ضاربة . ومن المعروف ان الحشد البحري السوفياتي اخذ يكتسب هذا الطابع الكثيف بعد هزيمة ١٩٦٧ واستمر في التصاعد منذ ذلك الحين . ولا شك ان التقديرات الامريكية

بعد زيارة روجرز لمصر واسرائيل وتوقيع معاهدة الصداقة السوفياتية المصرية في اواخر ايار ١٩٧١ لم تطرأ اية تطورات دراماتيكية على اوضاع النزاع العربي الاسرائيلي في الشهرين الاخيرين . وتبهرت المرحلة التي نحن بصدها اولا ، ببقاء المشروع الامريكي لانجاز اتفاق جزئي لاعادة فتح قناة السويس في موقع الصدارة وتمركز جزء كبير من الجهود السياسية والدبلوماسية العالمية على انجاحه ، وثانيا ، كثرة الزيارات التي قام بها مسؤولون سياسيون مرموقون في الولايات المتحدة واوروبا الى الدول العربية واسرائيل . وكان من الاهداف الرئيسية لهذه الزيارات التوسط لدى الطرفين المعنيين و« الضغط » عليهما ، اما بصورة مباشرة او غير مباشرة ، للوصول الى تسوية تسمح باعادة فتح القناة قبل انتهاء العام الحالي . كل هذا يعني بتؤره سيادة الفكرة الامريكية القائلة « بالدبلوماسية الهادئة » والاتصالات السريّة باعتبارها الاسلوب الافضل للوصول الى تفاهم عربي اسرائيلي رسمي يؤدي تدريجيا الى اعادة فتح قناة السويس كخطوة اولى على طريق التسوية السلمية الشاملة .

بعد توقيع معاهدة الصداقة السوفياتية المصرية جاءت المبادرة الاولى على الصعيد الدولي من قبل ج ج م على شكل تطمينات ارسلت الى الدول الغربية تؤكد بأن معاهدة الصداقة لن تؤثر على مساعي مصر وجهودها من أجل التسوية السلمية عامة والوصول الى اتفاق جزئي لاعادة فتح قناة السويس بصورة خاصة . كما اكدت هذه التطمينات حرية تحرك مصر بالنسبة لموضوع التسوية السلمية (أي قدرتها على التكتكة والتصرف كما تقتضي الحاجة عند اللزوم) وشددت على ان الاتحاد السوفياتي لم يحصل على اية تسهيلات اضافية جديدة في مصر ، بالاضافة الى نفي وجود اي بروتوكول سري ملحق بمعاهدة الصداقة . وكان لهذه التطمينات اثرها السريع اذ اعلن الرئيس نيكسون في اوائل حزيران ان معاهدة الصداقة لن تعرقل فرص السلام في الشرق الاوسط ما لم ينتج عنها زيادة ملحوظة في شحن الاسلحة الى مصر . وكرر وليم روجرز الموقف نفسه ، بعد فترة قصيرة ، بقوله انه واثق